

Distr.
GENERAL

E/CN.9/1995/1
4 January 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان

الدورة الثامنة والعشرون

٢١ شباط/فبراير - ٢ آذار/مارس ١٩٩٥

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى

جدول الأعمال المؤقت

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى.
- ٣ - استعراض الاتجاهات والسياسات والبرامج السكانية:
 - (أ) مناقشة عامة بشأن التجربة الوطنية في المسائل السكانية؛
 - (ب) رصد الاتجاهات والسياسات السكانية في العالم؛
 - (ج) رصد المساعدات السكانية المتعددة الأطراف.
- ٤ - المؤتمر الدولي للسكان والتنمية: إجراءات المتابعة التي ستتخذها الأمم المتحدة:
 - (أ) النظر في توصيات المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية؛
 - (ب) آثار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على برنامج العمل المتعلق بالسكان.

- ٥ - المسائل البرنامجية:
- (أ) أداء البرامج وتنفيذها؛
- (ب) برنامج العمل المقترح لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والعشرين للجنة.

٧ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثامنة والعشرين.

الشروح

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب
- تقضي المادة ١٥ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن تنتخب لجنة السكان من بين ممثلي أعضائها، في بداية أول جلسة لها من أي دورة عادية، رئيسا ونائبا أو أكثر للرئيس ومن قد يلزم من أعضاء المكتب الآخرين.

وفي الدورات الماضية، انتخبت اللجنة رئيسا وثلاثة نواب للرئيس ومقررا.

- ٢ - إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى
- تقضي المادة ٧ من النظام الداخلي بأن تقر لجنة السكان في بداية كل دورة، بعد انتخاب أعضاء مكتبها، جدول أعمال تلك الدورة على أساس جدول الأعمال المؤقت.

وبناء على توصية اللجنة في دورتها السابعة والعشرين، أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالمقرر ٢٢٧/١٩٩٤ جدول الأعمال المؤقت والوثائق للدورة الثامنة والعشرين للجنة.

- ٣ - استعراض الاتجاهات والسياسات والبرامج السكانية
- (أ) مناقشة عامة بشأن التجربة الوطنية في المسائل السكانية
- انتهت لجنة السكان، في دورتها السابعة والعشرين إلى أن من المفيد أن تواصل النص في جدول أعمالها على إجراء مناقشة عامة، يستطيع الأعضاء خلالها تبادل وجهات النظر والخبرة الوطنية في مجال السكان. وقد أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا الرأي في مقرره ٢٢٧/١٩٩٤.

(ب) رصد الاتجاهات والسياسات السكانية في العالم

تضطلع الأمانة بعدد من الأنشطة استجابة للقرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الثامنة والخمسين بشأن تنفيذ خطة العمل العالمية للسكان وطلب المجلس من لجنة السكان في مقرره ٨٧ (د - ٥٨) المتعلق بدور لجنة السكان في تنفيذ خطة العمل العالمية للسكان، أن تدرس كل سنتين نتائج العملية المستمرة لرصد الاتجاهات والسياسات السكانية، وفقا للفقرة ١٠٧ من خطة العمل، وأن تعرض على المجلس النتائج التي تتوصل إليها.

وأيدت الجمعية العامة، في القرار ٢٢٨/٣٩، توصية المؤتمر الدولي المعني بالسكان، ١٩٨٤، بأن يواصل الأمين العام القيام برصد الاتجاهات والسياسات السكانية واستعراض وتقييم خطة العمل العالمية للسكان، على النحو المحدد في الخطة. وقد ورد مرة أخرى في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤/١٩٨٥ طلب تقرير عن رصد الاتجاهات والسياسات السكانية.

وقررت الجمعية العامة، في قرارها ١٢٨/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، في معرض تأييدها لتوصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في القاهرة في عام ١٩٩٤، أن "تتولى لجنة السكان التي أعيد تنشيطها، بوصفها لجنة عاملة تقدم المساعدة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، رصد واستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية وإسداء المشورة إلى المجلس بشأن البرنامج".

وقد استعرضت لجنة السكان ثمانية تقارير للأمين العام عن رصد الاتجاهات والسياسات السكانية، وذلك في الأعوام ١٩٧٧ و ١٩٧٩ و ١٩٨١ و ١٩٨٤ و ١٩٨٧ و ١٩٨٩ و ١٩٩١ و ١٩٩٤. وقد تأخر استعراضها للتقرير الثامن سنة واحدة على دورة السنتين العادية وذلك نتيجة لإرجاء الدورة السابعة والعشرين للجنة السكان لكي تستطيع العمل بوصفها اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وكان التأخير ضروريا أيضا حتى يتسنى لنتائج دورة الرصد الثامنة توفير مدخلات محدثة في استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل العالمية للسكان.

وتستأنف لجنة السكان، في عام ١٩٩٥، دورة اجتماعاتها العادية لفترة السنتين، على أنه لم يكتمل ينقضي عام منذ آخر دورة لها، حتى قدم تقرير شامل عن رصد الاتجاهات والسياسات السكانية. ونظرا لقصر هذه الفترة البينية، فقد وافقت اللجنة، في دورتها السابعة والعشرين، على وجوب تقديم إضافة للتقرير الثامن عن رصد الاتجاهات والسياسات السكانية إليها في دورتها الثامنة والعشرين، بدلا من تقرير جديد تماما.

(ج) رصد المساعدات السكانية المتعددة الأطراف

في القرار ٧٢/١٩٨٧ بشأن متابعة توصيات المؤتمر الدولي المعني بالسكان، ١٩٨٤، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام أن يعد، على أساس منتظم، تقارير عن أمور من بينها رصد المساعدات السكانية المتعددة الأطراف. وفي القرار نفسه، طلب المجلس من المدير التنفيذي لصندوق الأمم

المتحدة للسكان أن يواصل على أساس منتظم، تقديم تقارير إلى لجنة السكان عن أنشطة الصندوق؛ ودعا لجنة السكان إلى أن تقوم، في نطاق اختصاصها، باستعراض تلك التقارير وإحالة آرائها إلى المجلس في دوراته العادية الثانية. ولم تكد تمضي سنة منذ آخر دورة للجنة حتى قدمت هذه التقارير الشاملة. ونظرا لقصر هذه الفترة، فسيكون معروضا على اللجنة، في دورتها الثامنة والعشرين، إضافات للتقرير المتعلق برصد المساعدات السكانية المتعددة الأطراف ولتقرير المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن أنشطة الصندوق، بدلا من تقديم تقارير جديدة كلية.

الوثائق

تقرير موجز للأمين العام عن رصد الاتجاهات والسياسات السكانية (E/CN.9/1995/2)

تقرير الأمين العام عن رصد المساعدة السكانية المتعددة الأطراف (E/CN.9/1995/3)

تقرير المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن أنشطة الصندوق (E/CN.9/1995/4)

٤ - المؤتمر الدولي للسكان والتنمية: إجراءات المتابعة التي ستتخذها الأمم المتحدة

(أ) النظر في توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بناء على اقتراح لجنة السكان في دورتها الخامسة والعشرين، بقراره ٩١/١٩٨٩، أن يعقد في ١٩٩٤، تحت رعاية الأمم المتحدة، "اجتماعا دوليا معنيا بالسكان". وعملا بهذا القرار، قرر المجلس، في قراره ٩٣/١٩٩١، تسمية الاجتماع "المؤتمر الدولي للسكان والتنمية"، وقبل مع الامتنان، في قراره ٣٧/١٩٩٢، العرض الذي قدمته حكومة مصر لاستضافة المؤتمر في القاهرة من ٥ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وتقرير المؤتمر (A/CONF.171/13 و Add.1) متاح للجنة للنظر فيه.

وقد نظرت الجمعية العامة في تقرير المؤتمر في دورتها التاسعة والأربعين. وفي قرارها ١٢٨/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أحاطت الجمعية العامة علما بتقرير المؤتمر، وأيدت برنامج العمل بالصيغة التي اعتمدها بها المؤتمر في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وطلبت من لجنة السكان والتنمية أن تستعرض في دورتها الثامنة والعشرين، ضمن نطاق اختصاصها، برنامج العمل والآثار المترتبة عليه، وأن تحيل آراءها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥.

وفي القرار نفسه، قررت الجمعية العامة أن تشكل، من خلال دورها في وضع السياسة العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، من خلال دوره المتعلق بأنشطة الإرشاد والتنسيق العامة، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ ولجنة السكان التي أعيد تنشيطها، آلية حكومية دولية ثلاثية المستوى تقوم بدور أساسي في متابعة تنفيذ برنامج العمل، مع مراعاة الحاجة إلى وضع إطار عمل مشترك يوفر المتابعة المتسقة لمؤتمرات قمة ومؤتمرات الأمم المتحدة، وينبغي تحقيقا لهذه الغاية: (أ) أن تتولى الجمعية العامة، بوصفها أعلى آلية حكومية دولية لوضع وتقييم السياسة بشأن المسائل المتصلة بمتابعة المؤتمر الدولي

للسكان والتنمية، تنظيم استعراض منتظم لتنفيذ برنامج العمل؛ (ب) لدى تقديم المساعدة إلى الجمعية العامة، يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالترويج لنهج متكامل وتقوم بالتنسيق والإرشاد على نطاق المنظومة في رصد تنفيذ برنامج العمل ويقدم توصيات في هذا الشأن؛ (ج) تتولى لجنة السكان التي أعيد تنشيطها، بوصفها لجنة فنية تقدم المساعدة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، رصد واستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية وإسداء المشورة إلى المجلس بشأن البرنامج.

وقررت الجمعية العامة أيضا سعيها منها للتشديد على النهج الجديد والشامل المتبع إزاء السكان والتنمية المدرج في برنامج العمل، تغيير اسم لجنة السكان التي أعيد تنشيطها بحيث تصبح لجنة السكان والتنمية، التي تجتمع مرة في كل عام اعتبارا من عام ١٩٩٦.

وتوصي الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن ينظر في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥ في اختصاصات اللجنة وولايتها بغية مواءمتها على نحو كامل مع أحكام الفقرة ٢٣ (ج) من القرار.

وطلبت الجمعية أيضا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يستعرض في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥، إجراءات الإبلاغ داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بقضايا السكان والتنمية، بما في ذلك الاستعراض والتقييم اللذان يجريان كل خمس سنوات للتقدم المحرز في بلوغ أهداف وغايات برنامج العمل، لكي يتسنى بذلك تأمين الدعم الكامل لتنفيذه، مع مراعاة إجراءات الإبلاغ لجميع مؤتمرات الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي.

(ب) آثار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على برنامج العمل المتعلق بالسكان

يشكل الفصل ١٨ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧، التي نقحتها الجمعية العامة، في وقت لاحق، في دورتها السابعة والأربعين (A/47/6/Rev.1)، فيما يتصل ببرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالسكان، إطارا لوضع الميزانيات البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، وسيطلب الأمر إجراء تنقيحات إضافية إذا ما رُئي أن توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بالصيغة التي أقرتها الجمعية العامة، تستدعي برامج فرعية جديدة أو معدلة تعدد كبريا. وستظهر هذه التنقيحات، بعد ذلك، في برامج العمل اللاحقة لفترة السنتين.

وفي معرض تعليقها على مسائل موضوعية محددة تناولتها توصيات المؤتمر، سلمت الجمعية العامة بشكل كامل بأن العوامل المتعلقة بالسكان، والصحة، والتربية، والفقر، وأنماط الإنتاج والاستهلاك، وتمكين المرأة، والبيئة هي كلها عوامل مترابطة على نحو وثيق وينبغي دراستها من خلال نهج متكامل وأنه يتعين أن تعكس أعمال متابعة المؤتمر ذلك.

ومن أجل مساعدة اللجنة في النظر في هذه المسائل وسواها مما أشير إليه في توصيات المؤتمر، فقد أعد الأمين العام تقريرا يركز على عمل إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات،

والأنشطة السكانية التي تقوم لجنة السكان بتوجيهها بصورة مباشرة. ولم يسمح ضيق الوقت بإعداد تقرير موحد تضم كل شيء ويمكن إيلاء العناية اللازمة فيه إلى جميع الوحدات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

الوثائق

تقرير الأمين العام عن آثار المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على برنامج العمل المتعلق بالسكان
(E/CN.9/1995/5)

تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة، ٥ - ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤) (A/CONF.171/13) و Add.1

٥ - المسائل البرنامجية

(أ) أداء البرامج وتنفيذها

بناءً على توصيات لجنة السكان في دورتها السابعة والعشرين، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام، في القرار ٢/١٩٩٤، في جملة أمور، مواصلة إعطاء أولوية عالية لرصد الاتجاهات والسياسات السكانية في العالم، بما في ذلك إجراء دراسة معمقة لمواضيع محددة، ومواصلة العمل على إجراء تنقيح، مرة كل سنتين، للتقديرات والإسقاطات السكانية على الصعد الوطني والحضري والريفي وعلى صعيد المدينة؛ إجراء دراسات عن الترابط بين السكان والتنمية؛ إجراء دراسات عن الترابط بين مركز المرأة ودورها والسكان؛ إجراء تحليل مقارن للسياسات السكانية؛ تحليل معدلات الوفيات؛ إجراء دراسات عن تكون الأسر، والسلوك الإنجابي، وعن تنظيم الأسر وعن الأثر الديمغرافي لهذه المسائل؛ إجراء دراسات لقياس وفهم التغيرات في توزيع السكان، بما في ذلك الهجرة الداخلية والتحضر؛ إجراء دراسات عن الهجرة الدولية من حيث مستوياتها واتجاهاتها وسياساتها ومسبباتها ونتائجها بما في ذلك المسائل المتعلقة باللاجئين؛ نشر المعلومات السكانية وزيادة تعزيز شبكة المعلومات السكانية على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي؛ توفير الدعم للتعاون التقني استجابة لطلبات البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بفترة انتقال.

وطلب المجلس أيضاً إلى الأمين العام مواصلة العمل بصورة وثيقة مع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، حسب الاقتضاء، في تنفيذ البرامج؛ زيادة تحسين الاتصال والتنسيق بين شعبة السكان التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بالأمانة العامة، واللجان الإقليمية والحكومات، وذلك على الأخص من أجل إعداد أدق ما يمكن من التقديرات والإسقاطات، وهو نشاط ينبغي أن تواصل فيه شعبة السكان القيام بدور قيادي.

وفضلا عن ذلك، فقد طلب المجلس إلى الأمين العام إعطاء أولوية عالية إلى تعزيز برامج التعاون التقني المتعدد الأطراف في ميدان السكان، بما في ذلك استخدام التعاون التقني في البلدان النامية وفيما بينها، حسب الضرورة.

وأخيرا، فإن المجلس أكد مرة أخرى أهمية المحافظة على نطاق البرامج السكانية العالمية وفعاليتها وكفاءتها وأهمية مواصلة تعزيز التنسيق والتعاون بين إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، التابعة للأمانة العامة، واللجان الإقليمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي وسائر مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة في تخطيط وتنفيذ برامجها السكانية، ويؤكد مرة أخرى ضرورة قيام مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بتعزيز التنسيق والتعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات الوطنية وغير الحكومية الأخرى، حسب الاقتضاء.

وسيعرض على اللجنة، من أجل النظر في هذه الأنشطة، تقريراً مرحلياً في ميدان السكان منذ دورتها السابعة والعشرين.

(ب) برنامج العمل المقترح لفترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٦

أقرت الجمعية العامة، في دورتها الخامسة والأربعين، الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٧-١٩٩٢ وأكدت من جديد أن هذه الخطة تمثل التوجيهات الرئيسية في مجال السياسة العامة للأمم المتحدة وينبغي أن تستخدم كإطار لإعداد الميزانية البرنامجية لفترة السنتين (القرار ٢٥٣/٤٥). وقد نقحت الخطة في وقت لاحق في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة (A/47/6/Rev.1). وتتضمن الخطة برنامجاً عن السكان (البرنامج ١٨) يشكل السند التشريعي للأنشطة المضطلع بها تحت هذا العنوان، وسيتم توفيره للجنة بوصفه وثيقة معلومات أساسية.

وسيكون معروضا على اللجنة، للمناقشة، مذكرة من الأمين العام بشأن برنامج العمل المقترح بشأن السكان بالأمانة العامة للأمم المتحدة في نيويورك لفترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٦، وهو البرنامج الذي وضع بما يتفق مع الاستراتيجية التي يرد وصفها في برنامج السكان في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧، بصيغتها المنقحة. ويحاول برنامج العمل المقترح أيضاً أن يأخذ في اعتباره برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في القاهرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

الوثائق

تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في العمل في ميدان السكان ١٩٩٥-١٩٩٤ (E/CN.9/1995/6)

مذكرة من الأمين العام بشأن برنامج العمل المقترح لفترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٦ (E/CN.9/1995/7)

سيعرض على اللجنة، وفقا للمادة ٩ من النظام الداخلي، مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والعشرين، مع بيان الوثائق التي ستقدم في إطار كل بند، والسند التشريعي لإعدادها، وذلك لكي تتمكن اللجنة من النظر في هذه الوثائق من وجهة نظر إسهامها في أعمال اللجنة، والحاجة الماسة إليها، وأهميتها، في ضوء الحالة الراهنة.

ويوجه انتباه اللجنة إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/١٩٧٩ و ٨٣/١٩٨١ المتعلقين بمراقبة الوثائق والحد منها، وبصفة خاصة القرار ٥٠/١٩٨٢ المتعلق بإعادة تنشيط المجلس. وقد حث المجلس، في الفقرة ١ (ي) من القرار ٥٠/١٩٨٢، جميع هيئاته الفرعية على ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس لدى مطالبتها الأمين العام بتقارير أو دراسات جديدة، كما حثها على أن تنفذ تنفيذا كاملا مقررات المجلس والجمعية العامة بشأن مراقبة الوثائق والحد منها.

ويوجه انتباه اللجنة، بصفة خاصة، إلى الفقرة ٤ من مرفق قرار المجلس ٥٠/١٩٨٢ التي تنص على أنه ينبغي أن تنسق وثائق وبرنامج عمل الهيئات الفرعية للمجلس والجمعية العامة حتى تتمكن هذه الهيئات من أداء ما يعهد إليها من أعمال بصورة فعالة؛ وأن يواصل المجلس والجمعية استعراض جداول الأعمال المؤقتة لهيئتهما الفرعية، مع قائمة الوثائق المطلوبة، لكي يحققا، في جملة أمور، قدرا أكبر من الاتساق في الطلب الإجمالي على الوثائق وفي النظر فيها على نحو منظم على المستوى الحكومي الدولي، مع إيلاء اعتبار كامل للخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية؛ وأنه ينبغي للمجلس والجمعية، حين يفعلان ذلك، أن يأخذا في اعتبارهما أيضا الحاجة إلى دمج بنود ووثائق أجهزتهما الفرعية.

وعلاوة على ذلك، وجه المجلس، في قراره ٨٣/١٩٨١، تعليمات إلى هيئاته الفرعية باتخاذ تدابير عاجلة لتنسيق أعمالها وبرامج عملها وإجراء تخفيض كبير في طلباتها من الوثائق، آخذا في اعتبارها مدة اجتماعاتها ودوراتها، وأن تقدم تقريرا إلى المجلس عن التدابير التي تتخذها، مراعية بدقة المبادئ التوجيهية الواردة في قرارات ومقررات المجلس والجمعية العامة المتصلة بالموضوع.

وطلب المجلس، في المقرر ١٦٣/١٩٨٣، من الأمين العام أن يسترعي انتباه الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء، قبل اتخاذ المقررات، إلى أي طلب لوثائق يتجاوز قدرة الأمانة العامة على الإعداد والتجهيز في الوقت المحدد ويكون في حدود مواردها المعتمدة؛ وأن يسترعي انتباه الهيئات الحكومية الدولية إلى المجالات التي يرجح أن يحدث بها ازدواج في الوثائق و/أو التي قد يوجد بها فرص لدمج أو توحيد الوثائق التي تعالج موضوعات يمكن أن يكون بينها ارتباط أو تشابه، وذلك بهدف ترشيد الوثائق.

الوثائق

مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والعشرين للجنة السكان.

٧ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثامنة والعشرين
وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي، تقدم اللجنة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريرا عن
أعمال كل دورة.

- - - - -